

Distr.: General
29 November 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه تقييم عمل مجلس الأمن أثناء فترة رئاسة اليابان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقييم في إطار مسؤوليتي عقب مشاورات مع أعضاء المجلس الآخرين. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيترو أوشيما

السفير

الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

تقييم عمل مجلس الأمن أثناء فترة رئاسة اليابان (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)

مقدمة

تحت رئاسة اليابان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أصدر مجلس الأمن، باتخاذ القرار ١٧١٥ (٢٠٠٦)، توصيته التي جاءت في التوقيت المناسب بتعيين السيد بان كي - مون أميناً عاماً، واتخذ إجراء سريعاً بشأن التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإصداره بياناً رئاسياً واتخاذ القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وقام المجلس كذلك بتمديد ولايات بعثات حفظ السلام في جورجيا والسودان والصحراء الغربية، وأنشأ مكتباً متكاملاً في بوروندي، كما تصدى لطائفة واسعة من القضايا، وخاصة في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك عقد المجلس مناقشة مواضيعية مفتوحة عن المرأة والسلام والأمن.

وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن ١٧ جلسة رسمية و ٢٠ مشاورة بكامل هيئته. واتخذ المجلس سبعة قرارات وأصدر ثلاثة بيانات رئاسية. كما أدلى الرئيس بثلاثة بيانات للصحافة نيابة عن مجلس الأمن.

أفريقيا

بوروندي

في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد عقد مشاورات للمجلس بكامل هيئته، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧١٩ (٢٠٠٦) الذي أنشئ بموجبه مكتب متكامل في بوروندي بولاية أولية تمتد لعام واحد يبدأ عقب انتهاء ولاية بعثة حفظ السلام الحالية في ذلك البلد، وهي عملية الأمم المتحدة في بوروندي، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وحدد المجلس عدداً من الأولويات لمكتب الأمم المتحدة المتكامل الجديد في بوروندي حسب التوصية الواردة في آخر تقرير للأمين العام عن ذلك البلد (S/2006/429 و Add.1). وتضمنت هذه الأولويات دعم أنشطة توطيد السلام، وإقامة حكم ديمقراطي، علاوة على إصلاح القطاع الأمني، ونزع أسلحة المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ وتعزيز التنسيق بين الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة في مجال التنمية. وفي الوقت الذي عهد فيه المجلس إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بتنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة في بوروندي تحت قيادة الممثل التنفيذي للأمين العام، أحاط علماً بما قامت به لجنة بناء السلام من دور في توطيد السلام في ذلك البلد.

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قام الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام لبوروندي، نور الدين ساتي، بعرض آخر تقرير للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي (S/2006/842). وفي الوقت الذي أكد فيه حدوث تحسن في مجال الأمن عقب توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، سلط الضوء على التحديات المتعلقة بهذا الاتفاق. وتشمل هذه التحديات مسائل لم يتعرض لها الاتفاق بشكل مباشر مثل إمكان مشاركة أعضاء قوات التحرير الوطنية في المؤسسات الوطنية، والتأخر في التنفيذ نظرا لعدم مشاركة قوات التحرير الوطنية في الآلية المشتركة للتحقق والرصد التي أقامتتها الحكومة وعملية التيسير التي تتولاها جنوب أفريقيا. وأوضح أن عملية التيسير قد طلبت إدخال تعديل على انسحاب الوحدات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي بإرجائه ريثما يتم في كانون الأول/ديسمبر نشر فرقة العمل التابعة للاتحاد الأفريقي والمنشأة من أجل توفير الأمن لعملية التنفيذ. وأشار إلى أنه ما زالت هناك توترات سياسية شديدة تعزى جزئيا إلى توتر العلاقات بين الحكومة ووسائل الإعلام وإلى احتجاجات عدد كبير من الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني إزاء القبض على مدبري الانقلابات المزعومين ومعاملتهم واستمرار احتجازهم. وأخيرا، بينما أشار إلى التقدم الكبير المحرز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، اعترف بمحدودية التقدم المحرز في مجالي إصلاح القطاع الأمني وإقامة آليات انتقالية للعدالة.

وفي معرض إعرابهم عن قلقهم إزاء هشاشة الوضع الأمني والسياسي في بوروندي، دعا أعضاء المجلس الأطراف إلى تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار على وجه السرعة. وشجعوا على النشر السريع لفرقة العمل التابعة للاتحاد الأفريقي وأبدوا استعدادهم للنظر في توصيات الأمين العام المرتقبة حول تعديل البرنامج الزمني لانسحاب القوات التابعة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي. كما رحبوا بإشراك لجنة بناء السلام، التي قامت بعقد أول اجتماعاتها المعنية ببلدان بعينها عن بوروندي في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، في دعم الانتقال من عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قام الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب دعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الجنرال لامين سيسسي، في مناقشة مغلقة بعرض التقرير المؤقت للأمين العام عن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2006/828). وكذلك قدم رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى، إيلي دوتي، إحاطة للمجلس عن التطورات في ذلك البلد.

وشدد الممثل الخاص على أنه رغم الجهود التي تبذلها السلطات فإن انعدام الأمن في شمال القطر، نتيجة أنشطة الجماعات المتمردة والعصابات المسلحة في تلك المناطق وعلى الحدود مع تشاد والسودان، ما زال يمثل أصعب العقبات في طريق توطيد السلام وتحقيق التقدم الاقتصادي. ورحب بقرار حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى دعم نشر قوات الأمم المتحدة على طول حدودها مع السودان، وبينما أشار إلى مواصلة القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا مساعدة قوات دفاع أفريقيا الوسطى على التصدي لتلك المشكلات فيما تشهده من عملية إعادة الهيكلة. وقدم بالإضافة إلى ذلك عرضا موجزا للجهود المضطلع بها من أجل إقامة حوار دائم بين كافة العناصر السياسية الفاعلة في البلد بمساعدة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأشار إلى التوترات الاجتماعية والصعوبات المالية التي تعوق إحراز تقدم على صعيد تلك الجهود. ثم عرض رئيس الوزراء بالتفصيل برنامج الحكومة الشامل في مجالات إحلال الأمن، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والقيام بإصلاحات هيكلية، وإعادة بناء الهياكل الأساسية.

وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لما تقوم به الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا من دور في تحقيق الاستقرار وعن تقديرهم لمبادرات شتى لتعزيز الحوار. كما أكدوا دعمهم لاتخاذ نهج دون إقليمي في التصدي للتحديات الأمنية التي تواجه البلد بمساعدة المجتمع الدولي.

كوت ديفوار

في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، تلقى المجلس في اجتماع مغلق إحاطة من مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، سعيد جينيت، حول القرار الذي اتخذته مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه المنعقد في أديس أبابا يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بشأن الجمود السياسي الذي يكتنف عملية السلام في كوت ديفوار. وفي معرض تأييده للمقترحات التي طرحتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أفاد بأنه نظرا لاستحالة إجراء انتخابات رئاسية بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، فقد أوصى الاتحاد الأفريقي بإعلان فترة انتقالية جديدة لا تتجاوز مدتها عاما واحدا تبدأ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ومن المهام الرئيسية في تلك الفترة تحديد هويات الناحيين ونزع أسلحة المحاربين وتفكيك الميليشيات واستعادة سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد والتحضيرات الفنية للانتخابات. كما أوصى مفوض الاتحاد الأفريقي ببقاء الرئيس لوران غباغبو على رأس الدولة خلال تلك الفترة مع منح رئيس الوزراء، شارل كونان باني، كافة

الصلاحيات الضرورية من أجل تنفيذ المهام الآتية الذكر. وقدم وزير خارجية كوت ديفوار، يوسف باكايوكو، بيانا أيد فيه قرار الاتحاد الأفريقي.

وفي أعقاب الجلسة، وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته، عرض الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار، بيير شوري، آخر تقرير مرحلي للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2006/821). وقدم الممثل السامي المعني بالانتخابات في ذلك البلد، جيرار ستودمان، إحاطة للمجلس، وقدم الأمين العام ملاحظاته. ومع التركيز على التدابير المطلوبة بإلحاح من أجل إعادة تحريك عملية السلام نظرا لما يكتنفها حاليا من جهود، شدد الممثل الخاص على ضرورة التحديد الواضح للطرائق المتبعة في العملية الانتقالية بغية منع أي عناصر سياسية من الوقوف في وجه إحراز التقدم. وأعطى الأولوية للبدء مجددا في عقد جلسات الاستماع العامة التابعة للمحاكم المتنقلة من أجل النهوض بعملية تحديد الهويات، ولتعزيز قدرة قوات حفظ السلام، ولوضع نقاط قياس مرجعية لتنفيذ خريطة الطريق، ولوضع الأفراد في دائرة المساءلة إذا ما قاموا بعرقلة التنفيذ. وقال الممثل السامي المعني بالانتخابات إنه بالإضافة إلى إنجاز عملية التوثيق وتسجيل الناجين، فإن من الشروط المسبقة لتحقيق مصداقية الانتخابات أن تزيد حرية التنقل وأن تقلل وسائط الإعلام من التحريض على العنف وأن يُحرز تقدم كبير في مجال تسريح المتمردين وتفكيك الميليشيات. ونظرا لغياب الإرادة السياسية لدى القادة السياسيين، دعا الأمين العام مجلس الأمن إلى مواصلة مشاركته النشطة برصد الالتزام بالبرنامج الزمني للعملية الانتقالية.

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وعقب مشاورات للمجلس بكامل هيئته، اتفق أعضاء المجلس على إجراء مشاورات إضافية بغية اتخاذ المجلس في ١ تشرين الثاني/نوفمبر قرارا بشأن الترتيبات الانتقالية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قدم الأمين العام المساعد لشؤون عمليات حفظ السلام، هادي العنابي، إحاطة للمجلس عن أعمال التحضير للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس المقاطعات المقرر إجراؤهما في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبينما أشار إلى بقاء الوضع الأمني في حالة استقرار نسبي عند تقديم الإحاطة، إلا أنه أشار إلى هشاشة حالة الهدوء التي استُعيدت في كينشاسا عقب وقوع أحداث عنيفة متصلة بالانتخابات في آب/أغسطس، وذلك نظرا لفقدان الثقة بين المرشحين، الرئيس جوزيف كاييلا ونائب الرئيس جان بيير بيمبا. وشدد الأمين العام المساعد على أنه رغم التدابير المحكمة والآليات التي أقامتها بعثة

منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للمساعدة على ضمان إجراء عملية انتخابية عادلة و متمتعة بالمصداقية والشفافية، تقع على عاتق المرشحين نفسيهما بشكل رئيسي مسؤولية الامتناع عن التحريض على العنف أو التشكيك في النتائج، كما يقع على عاتق وسائط الإعلام الالتزام بإتاحة استخدامها لكل من المرشحين على نحو متساو، على ألا تسمح باستخدامها كمنابر لإطلاق رسائل الكراهية.

وفي معرض الإعراب عن قلقهم إزاء احتمال تصاعد حدة التوترات مما قد يقوض التقدم الكبير المحرز في مجال التحول إلى الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية عند هذا المنعطف الحرج، أكد أعضاء المجلس على أهمية إيصال رسالة إلى المرشحين لحثهما على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس أثناء عملية الاقتراع وبعدها. وأعربوا كذلك عن اعتزامهم رصد الموقف في مرحلة ما بعد الانتخابات عن كثب، حيث ستقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور محوري في التصدي لتحديات تلك الفترة.

إثيوبيا وإريتريا

في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وفي إطار بند "المسائل الأخرى"، قدم الأمين العام المساعد لشؤون عمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس عن التطورات الأخيرة في إثيوبيا وإريتريا. وذكر أن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا أبلغت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر عن قيام قوات الدفاع الإريتريّة بتحريك نحو ١٥٠٠ جندي مسلح و ١٥ دبابة إلى المنطقة الأمنية المؤقتة، واصفا هذا الإجراء بالحرق الجسيم لاتفاق إطلاق النار ولسلامة تلك المنطقة. وأشار كذلك إلى قيام القوات الإريتريّة بمنع أفراد بعثة الأمم المتحدة من التحرك في المنطقة. وعقب الجلسة أدلى رئيس المجلس ببيان للصحافة دعا الأعضاء فيه إريتريا إلى سحب قواتها فوراً من المنطقة الأمنية المؤقتة وإلى إلغاء القيود المفروضة على بعثة الأمم المتحدة. ودعا أعضاء المجلس كذلك الطرفين إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس ودعوا إثيوبيا إلى التنفيذ الكامل للقرار الذي اتخذته لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا.

غينيا - بيساو

في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته، عرض الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تولياميني كالوميه، آخر تقرير للأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو (S/2006/783). وفي الوقت الذي سلط فيه الضوء على التقدم المحرز على صعيد الجهود المبذولة لتحسين المناخ السياسي في البلد، ولا سيما المصالحة بين الأحزاب السياسية الرئيسية

وعملية الحوار الوطني، شدد الأمين العام المساعد على الصعوبات الاقتصادية المستمرة التي تقوض تلك الجهود. كما قدم معلومات مستكملة بشأن التعاون بين الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والأمم المتحدة بما في ذلك إنشاء فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو للمساعدة في بناء القدرات المؤسسية وفي إصلاح القطاع الأمني وغيره وفي مجال التنمية. وأبلغ المجلس كذلك باعتزام الأمين العام قريباً إعداد تقرير يتضمن توصياته بشأن تنقيح ولاية المكتب وتمديداتها.

وأعرب معظم أعضاء المجلس عن تأييدهم للتمديد المقترح للولاية وعن استعدادهم للنظر في توصيات الأمين العام المرتقبة.

ليبيريا

في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته، أحاطت السفارة إلين لوي، الممثلة الدائمة للدانرك ورئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا، المجلس علماً بحالة الجزاءات المفروضة على الماس والأخشاب في ذلك البلد، والمناقشات التي دارت في اللجنة. وأجرى المجلس، وفقاً لما ينص عليه القرار ١٦٨٩ (٢٠٠٦) استعراضات لما اتخذته من قرارات برفع الحظر عن واردات الجذوع المستديرة ومنتجات الأخشاب، وتحديد الحظر على واردات الماس الخام حتى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

وفي أعقاب المشاورات، قدم رئيس المجلس بياناً إلى الصحافة أشاد فيه الأعضاء بكل من الهيئة التشريعية الليبرية لاعتمادها لتشريعات تكفل وجود قطاع حراجة يتسم بالشفافية والمساءلة وتنظمه الحكومة، وحكومة ليبيريا لقيامها بالإصلاحات ذات الصلة. وخلص الأعضاء إلى عدم وجود أساس لإعادة فرض جزاءات على الأخشاب، غير أنهم دعوا السلطات الليبرية إلى كفالة تنفيذ التشريعات والإصلاحات على نحو فعال. وذكر الأعضاء أيضاً أن الخطوات التي اتخذتها ليبيريا للوفاء بالاحتياجات الخاصة برفع الجزاءات المفروضة على الماس كانت أمراً مشجعاً بالنسبة لهم، وحثت الحكومة على التعجيل باتخاذ ما يلزم من تدابير إصلاحية، بحيث يمكن لليبيريا الانضمام للعملية الدولية لإصدار شهادات المنشأ المعروفة باسم عملية كيمبرلي.

السودان

في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته، ناقش المجلس التحضيرات لنشر الأفراد لبعثة الأمم المتحدة الموسعة في السودان في دارفور، وتناول أيضا تعزيز الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧١٤ (٢٠٠٦)، الذي مددت بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وكان معروضا على المجلس أحدث تقارير الأمين العام بشأن الوضع العام في البلد (S/2006/728)، وقد تضمن القرار توصية الأمين العام بتجديد ولاية البعثة. وأهاب المجلس في قراره بأطراف اتفاق السلام الشامل أن تعجل على وجه السرعة بالتقدم في تنفيذه. أما فيما يتعلق بدارفور، رحب المجلس بقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٠ أيلول/سبتمبر بتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وشجع الأمين العام والاتحاد الأفريقي في ما يبذلانه من جهود لتنفيذ جوانب القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) التي تنص على مساعدة الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. كذلك أهاب المجلس بالأطراف في اتفاق سلام دارفور واتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار لأغراض إنسانية أن تحترم التزاماتها وأن تنفذ بشكل كامل وعاجل كافة جوانب هذين الاتفاقين. كما أهاب بالأطراف التي لم توقع على اتفاق سلام دارفور للتوقيع دون إبطاء.

وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته، أحاط يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام للسودان، وجان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام، المجلس علماً بالحالة في السودان. وأعاد الممثل الخاص التأكيد على اقتراحاته الخمسة التي تهدف إلى إنقاذ اتفاق سلام دارفور. وعرض وكيل الأمين العام التطورات المستجدة في منطقة شرق تشاد على حدود دارفور على وجه الخصوص، وركز على الحاجة لتقديم الأمم المتحدة للدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

وأعرب أعضاء المجلس عن أسفهم لمطالبة حكومة السودان بتنحية السيد برونك من منصبه ودعم قرار الأمين العام بالإبقاء عليه في منصبه الحالي، مع التأكيد على أهمية الحفاظ على علاقة عمل جيدة مع الحكومة في السعي وراء إيجاد حل سياسي للصراع في دارفور.

الصحراء الغربية

في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، عرض الأمين العام المساعد لشؤون عمليات حفظ السلام، بعد اجتماع مغلق مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في

الصحراء الغربية، وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته، أحدث تقارير الأمين العام بشأن الوضع في الصحراء الغربية (S/2006/817). وعلاوة على هذا، أحاط بيتر فان فالسوم، المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، المجلس علماً بما بذله من جهود وما توصل إليه من نتائج، كما ورد في التقرير.

وعلى الرغم مما طرأ من تحسن على قدرة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية على مراقبة وقف إطلاق النار هناك من خلال زيادة الدوريات، فإن الأمين العام المساعد شدد على أن الوضع الأمني لا يزال متوتراً، حيث تستمر القوات المسلحة من كلا الجانبين في حالة عدم الاتصال ببعضها البعض. وقد أدت عدة مظاهرات قام بها صحراويون حول انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان إلى حدوث مواجهات عنيفة. وبالإضافة إلى هذا، وعلى الرغم من تراجع انتهاكات كلا الجانبين لوقف إطلاق النار، فقد استمرت بعض الانتهاكات التي طال أمدها من كلا الطرفين، بما في ذلك وجود معدات وأفراد داخل المناطق المحظورة، واستمرار كلا الجانبين في فرض قيود على حرية حركة أفراد البعثة. غير أن الأمين العام المساعد لاحظ أن من المتوقع استئناف العمل ببرنامج تبادل الزيارات العائلية بين الإقليم ومخيمات اللاجئين في منطقة تندوف بالجزائر، وهو تدبير هام لبناء الثقة، وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بعد وقفه في أيار/مايو ٢٠٠٦. وشدد المبعوث الشخصي للأمين العام على أن الخيار الوحيد لتجنب إطالة حالة التأزم إلى أجل غير مسمى هو المفاوضات المباشرة بين الطرفين، بالنظر إلى سعي المجلس إلى إيجاد حل لوضع الإقليم يتم التوصل إليه بتوافق الآراء.

وبينما رحب أعضاء المجلس بالدور المؤدي إلى الاستقرار الذي تقوم به البعثة، أعربوا عن قلقهم إزاء التبعات السلبية على المنطقة ككل لاستمرار الوضع القائم، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحديد النضال المسلح في الإقليم.

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٢٠ (٢٠٠٦) بتمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، كما أوصى في تقرير الأمين العام المذكور أعلاه. وأعاد المجلس التأكيد على التزامه بمساعدة الأطراف على تحقيق تسوية مقبولة من كلا الطرفين من شأنها إتاحة حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، ودعا الدول الأعضاء إلى النظر في الإسهام بتبرعات لتمويل تدابير لبناء الثقة من شأنها السماح بزيادة الاتصال بين أفراد الأسر الذين تشتت شملهم.

آسيا

أفغانستان

في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وفي اجتماع مغلق، تلقى المجلس إحاطات من توم كونيغز، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، وأنطونيو ماريا كوستا، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حول التطورات في أفغانستان منذ الإحاطة الأخيرة في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وأدلى ممثلاً أفغانستان وباكستان ببيانات.

وأشار الممثل الخاص إلى أحدث تقارير الأمين العام حول الحالة في أفغانستان (S/2006/727)، فألقى الضوء على تصاعد العنف، خاصة في جنوب البلد، وجنوب شرقها، وشرقها، معتبراً أن حالة العصيان هي المسؤولة إلى حد كبير عن العنف، كما أبرز العمليات الموسعة التي تقوم بها القوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي لمكافحة العصيان. وعرض الممثل الخاص التحديات الراهنة المتمثلة في إصلاح القوات الأمنية الأفغانية، ونظام العدالة، ومؤسسات حماية حقوق الإنسان وتعضيدها، فقدم معلومات مستكملة عن المساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وغيرها من الشركاء الدوليين في التغلب على تلك التحديات، والتصدي للحاجات الإنسانية العاجلة، والنهوض بالتنمية عن طريق اتفاق أفغانستان. وركز المدير العام لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على الفساد، والمصاعب الاقتصادية، وانعدام الأمن، وهي العوامل التي تستند إليها الزيادة الملحوظة في إنتاج الأفيون والاتجار فيه على الرغم مما يبذل من جهود لإنفاذ القانون في مجال مكافحة المخدرات.

وفي أعقاب الاجتماع، قدم رئيس المجلس بياناً صحفياً أعرب فيه الأعضاء إزاء قلقهم إزاء الحالة الأمنية، من حيث سعي حركة طالبان، ومنظمة القاعدة، وغيرهما من العناصر المتطرفة، لعرقلة ما تبذله قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية من جهود لتوسيع نطاق سلطة الحكومة لتشمل مختلف أنحاء البلد. وأكدوا على استمرار دعمهم للتوسع في أنشطة البعثة وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة في أفغانستان، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات التي تنهض بها الحكومة، ووضع اتفاق أفغانستان موضع التنفيذ. وعلاوة على ما تقدم، أعرب الأعضاء عن استعدادهم لإرسال بعثة تابعة لمجلس الأمن إلى أفغانستان في وقت ملائم، ربما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، لتقييم الحالة على الأرض وتقديم التأكيدات للشعب الأفغاني بالتزام المجلس. كذلك رحب الأعضاء بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان وجيرانها لتعزيز الثقة والتعاون المتبادلين مع الإغراب عن تطلّعهم إلى زيادة التعاون فيما بينهم على مكافحة العناصر المتطرفة.

لبنان

في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته، أحاط تيري رود - لارسن، المبعوث الشخصي للأمين العام، المجلس علماً بأحدث تقارير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2006/832). وعلى الرغم من الانتكاسات المتعلقة بالصراع الأخير بين إسرائيل وحزب الله، أبرز ما حققته حكومة لبنان من تقدم في الآونة الأخيرة نتيجة لتصميمها على بسط سيطرتها على كامل أراضيها، والخطوة التي كانت قد اتخذتها لنشر قواتها المسلحة في جنوب البلد. إلا أنه أكد على أن الحكومة لا تزال تواجه تحديات كبيرة في التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ولا سيما نزع السلاح وتفكيك جميع الميليشيات من خلال عملية سياسية شاملة وإقامة منطقة جنوب نهر الليطاني تخلو من أي مسلحين وعتاد، وأسلحة بخلاف ما يخص الحكومة وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونظراً للدور البارز الذي يتعين على الدول الأعضاء الاضطلاع به هي الأخرى، فإنه شدد على أهمية ضمان الامتثال الكامل لحظر الأسلحة الذي يفرضه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والتقدم الذي تحقق في تطبيع العلاقات بين لبنان والجمهورية العربية السورية، فضلاً عن ترسيم الحدود المشتركة بينهما، بما في ذلك منطقة مزارع شبعا.

وفي أعقاب المشاورات، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2006/43) أعاد فيه التأكيد على دعمه لسيادة لبنان، وسلامته الإقليمية، ووحدته، واستقلاله السياسي، وأشاد بالحكومة لبسطها سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية، لا سيما في الجنوب. وأعرب المجلس أيضاً عن أسفه لعدم تنفيذ بعض أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بعد، وهي تسريح جميع الميليشيات ونزع سلاحها، وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة. وفي الختام، أشار المجلس إلى تطلعه لمزيد من التوصيات من الأمين العام حول المسائل المعلقة ذات الصلة والمتعلقة بتنفيذ القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته، عقد المجلس اجتماعه الشهري العلني حول الوضع في الشرق الأوسط، وأحاط فيه ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، الأعضاء علماً بأخر المستجدات في المنطقة. وركز المنسق الخاص على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فنيه إلى التدهور المستمر في الحالة الأمنية والإنسانية في غزة، بالإضافة إلى الاضطراب الداخلي في السلطة الفلسطينية. وفي سبيل وقف هذه الاتجاهات وفتح المجال أمام الحوار، حث على تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون قادرة على نيل دعم المجتمع الدولي. وتطرق المنسق الخاص أيضاً إلى الحالة في لبنان،

مشدداً على أنه على الرغم من الزخم الذي تولد في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في أعقاب الصراع بين إسرائيل وحزب الله، والذي بلغ نهايته في ١٤ آب/أغسطس، فإن التوترات السياسية الخطيرة في البلد تبقى مدعاة للقلق.

وخلال المناقشة التي تلت، أعرب معظم أعضاء المجلس عن الرأي بوجوب إظهار الحكومة الفلسطينية بوضوح لالتزامها تجاه تحقيق التعايش مع إسرائيل عن طريق الحوار من أجل تحقيق التقدم في عملية السلام. كذلك أعاد معظم الأعضاء التأكيد على دعمهم للتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقرارات السابقة المتعلقة بسيادة لبنان. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، أدلى ممثلو بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين، وإسرائيل، والبحرين، وفنلندا، وكوبا، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية إيران الإسلامية، ببيانات.

تيمور - ليشتي

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وخلال مشاورات للمجلس بكامل هيئته، وعملاً بالفقرة ٢ من القرار ١٧٠٤ (٢٠٠٦)، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إحاطة عن استعراض الأمين العام للترتيبات بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وقوات الأمن الدولية التي تقودها أستراليا في تيمور - ليشتي. وأعلم المجلس، أنه، إثر مشاورات مكثفة ومستقلة بين الأمانة العامة وحكومي تيمور - ليشتي وأستراليا، وفي ضوء الآراء التي عبّر عنها رئيس وزراء تيمور - ليشتي، خوزي راموس هورتا، تسعى الأمانة العامة إلى الحصول على ضمانات بأن قوات الأمن الدولية ستؤمن قدرة مكرّسة لسريتين مسلحتين، إحداهما لحماية موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها في البلد، والأخرى كدعم لشرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. ولهذه الغاية، تجري الأمانة العامة، في ذلك الوقت، مشاورات مع حكومة أستراليا بشأن الترتيبات التقنية.

وأعرب معظم أعضاء المجلس عن تقديرهم للدور الذي تضطلع به كل من قوة الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وقوات الأمن الدولية في إرساء دعائم الاستقرار، كما أعربوا عن دعمهم للنية التي عبّرت عنها حكومة تيمور - ليشتي في الرسالة المؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ التي وجهتها إلى الأمين العام. وشجّعوا الأمم المتحدة وحكومة أستراليا على إبرام الاتفاق التقني اللازم في تاريخ مبكر لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، وشجّعوا البلدان الأخرى على المساهمة بأفراد في قوات الأمن الدولية. وكرر بعض الأعضاء الإعراب عن الرأي القائل بأن قوات الأمن الدولية في تيمور - ليشتي يجب أن توضع تحت قيادة الأمم المتحدة، في حين عبّروا أيضاً عن نيتهم باحترام موقف حكومة تيمور - ليشتي في هذا الشأن.

أوروبا

جورجيا

في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد اجتماع مغلق عُقد مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وخلال مشاورات للمجلس بكامل هيئته، عرض الممثل الخاص للأمين العام لجورجيا، جان أرنو، التقرير الأخير المقدم من الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا (S/2006/771). وركز على الانتكاسات التي شهدتها عملية التفاوض نتيجة للأحداث التي أدت إلى حدوث تقلبات في منطقة النزاع. وذكر، على وجه الخصوص، العملية الجورجية الخاصة التي شنت في منطقة وادي كودوري الأعلى في ٢٥ تموز/يوليه، وأخرت استئناف الحوار. وفي سياق العرض المقدم عن الإخطار الذي قدمته السلطات الجورجية، في ٢٩ أيلول/سبتمبر بشأن قرارها بالسماح باستئناف الدوريات المشتركة، لمرة واحدة، في منطقة وادي كودوري الأعلى، بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، شدد الممثل الخاص للأمين العام لجورجيا على ضرورة أن يؤدي ذلك إلى استئناف أنشطة الرصد بشكل كامل.

ودعا أعضاء المجلس كلا الطرفين الجورجي والأبخازي إلى ممارسة ضبط النفس والالتزام الصارم بترتيبات وقف إطلاق النار التي تمّ التوصل إليها بموجب اتفاق موسكو لعام ١٩٩٤، وذلك لتحقيق تسوية عن طريق التفاوض، وأعربوا عن دعمهم للجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في تيسير الحوار لتحقيق هذه النتيجة.

وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد مشاورات للمجلس بكامل هيئته جرت ذلك اليوم واليوم الذي سبقه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧١٦ (٢٠٠٦)، الذي يمدّد بموجبه ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وذلك حسبما أوصي به في تقرير الأمين العام المذكور أعلاه. وإذ أعاد المجلس التأكيد على التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دولياً، فإنه أعلن دعمه لجميع الجهود الرامية إلى تشجيع تسوية الصراع الجورجي - الأبخازي بالوسائل السلمية وحدها. وأعرب المجلس عن قلقه للأعمال التي قام بها الجانب الجورجي في وادي كودوري في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وحثّه على كفالة تمسّتي الحالة في وادي كودوري الأعلى مع اتفاق موسكو. واعترف المجلس بالدور المهم الذي تضطلع به قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في منطقة النزاع، فدعا جميع الأطراف إلى أن تواصل تقديم كل ما يلزم من تعاون لهما. ولاحظ مع الارتياح استئناف الدوريات المشتركة في وادي كودوري الأعلى من جانب بعثة مراقبي الأمم المتحدة

في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، وأعاد التأكيد على أنه ينبغي القيام بتلك الدورات المشتركة بصورة منتظمة. وشدد المجلس على ضرورة التقيد تماماً بجميع الاتفاقات، فأثنى على قيام الطرفين بعرض أفكار تشكل أساساً للحوار وطلب من الجانبين استئناف هذا الحوار باستعمال كل ما يوجد من آليات.

مسائل مواضيعية

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد مشاورات للمجلس بكامل هيئته، اعتمد المجلس البيان الرئاسي (S/PRST/2006/41) في سياق نظر المجلس في البند المعنون ”رسالة مؤرخة ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2006/481)“. وأعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء بيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الذي أعلنت فيه أنها ستجري تجربة نووية في المستقبل. وإذ أكد المجلس أن تلك الخطوة ستؤدي إلى إدانة شاملة من جانب المجتمع الدولي، فإنه حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تمتنع عن إجراء التجربة، أو اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يفاقم من حدة التوتر. وحث المجلس أيضاً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة الفورية إلى المحادثات السداسية دون شرط مسبق، والعمل على التنفيذ السريع للبيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، والتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة. وأعلن المجلس، أن التجربة النووية، إن أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سوف تشكل تهديداً صريحاً للسلام والأمن الدوليين، وأن المجلس سوف يتصرف بما تقتضيه مسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد مشاورات للمجلس بكامل هيئته، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وفيه يدين الاختبار النووي الذي أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها أجرتة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، ويعرب عن أشد القلق إزاء التحدي الذي تشكّله هذه التجربة للنظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، والخطر الواضح الذي تشكّله على السلام والأمن الدوليين. ودعا المجلس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن إجراء المزيد من التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية، والتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الموجودة وتعليق جميع الأنشطة المتعلقة ببرامجها للقذائف التسيارية؛ وحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة الفورية إلى المحادثات السداسية بدون شرط مسبق، وشجّع جميع الأطراف المعنية على

بذل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تيسير استئناف الحوار في وقت مبكر لتحقيق خلو شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

وقد قرر المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ من الميثاق، منع تزويد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بفئات الأسلحة التقليدية السبع، على نحو ما عُرِّفت لأغراض سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، والمواد والتكنولوجيا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والتدريبات المتعلقة بها، فضلاً عن السلع الكمالية. بالإضافة إلى ذلك، طلب المجلس من جميع الدول تجميد أصول الأشخاص والكيانات التي تشارك في برامج أسلحة الدمار الشامل وبرامج القذائف التسيارية، أو التي تقدّم الدعم لها، بما في ذلك من خلال سبل أخرى غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، طلب المجلس من جميع الدول أن تمنع سفر الأشخاص المسؤولين عن سياسات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ما يخصّ البرامج المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. ودعا المجلس جميع الدول إلى اتخاذ إجراءات تعاونية، بما في ذلك تفتيش الشحنات حسب الضرورة، ووفقاً لسلطاتها القانونية الوطنية وتشريعاتها، لضمان الامتثال لمتطلبات الفقرة ٨ من القرار، وبالتالي منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد. وقرر المجلس أيضاً إنشاء لجنة من أجل الاضطلاع بالمهام المبينة في الفقرة ١٢ من القرار.

المرأة والسلام والأمن

في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس اجتماعاً علنياً حول المرأة والسلام والأمن، عرضت خلاله المستشارة الخاصة للأمين العام لقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، راشيل ماينانجا، التقرير الأخير المقدم من الأمين العام حول هذه المسألة (S/2006/770). وأورد التقرير تقييماً للتقدم المحرز في خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي دخل حيز التنفيذ في وقت سابق من عام ٢٠٠٦. وفي حين أكدت المستشارة الخاصة أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بذلت جهوداً جديرة بالثناء لتطبيق القرار، فإنها شددت على أن هناك تحديات كبيرة لا تزال مطروحة، ولا سيما في ما يتعلق بضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في ترسيخ دعائم السلام. وتتطلب مواجهة هذه التحديات الإرادة السياسية الكاملة من جانب المجتمع الدولي، والمساءلة الواضحة من جانب الحكومات، وتخصيص الموارد والقدرات الكافية من جانب الدول وكيانات الأمم المتحدة.

وبعد المستشاراة الخاصة، خاطب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام المجلس، فسّط الضوء بشكل خاص على مشكلة انعدام الأمن التي تعاني منها نساء كثيرات في حالات ما بعد الصراع. ولاحظ أيضاً أن ثمة صعوبات تعرقل تحوّل الثقافة العملية لإدارة عمليات حفظ السلام، وأكد أن نشر عدد أكبر من النساء العاملات في مجال حفظ السلام أمر ضروري. وشددت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نولين هايزر، على أن جهود بناء السلام يجب أن تكفل للمرأة أمنها الجسدي والاقتصادي، وعلى أن تحقيق السلام المستدام يقتضي تحقيق عدالة حقيقية للمرأة، وأن عمليات السلام تقتضي تحقيق تغيير مؤسسي وإنشاء أنظمة مساءلة أقوى. وشددت الأمانة العامة المساعدة لدعم بناء السلام، كارولين ماكاسكي، على أن لجنة بناء السلام المنشأة حديثاً، وصندوق بناء السلام، ومكتب بناء السلام الذي تديره تضطلع جميعها بأدوار مهمة في زيادة مشاركة المرأة في أنشطة بناء السلام، بما في ذلك من خلال مشاركة المجتمع المدني.

وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، أدلى ٣٠ من الدول الأعضاء وممثلاً منظمين غير حكوميتين، بالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس، ببيانات. وشدد معظم المتكلمين على أهمية التنفيذ الوطني، وتحسين المشاركة السياسية للمرأة، ودور لجنة بناء السلام. واعترف الكثيرون أيضاً بأنه من الضروري إحراز المزيد من التقدم لتحقيق الأهداف المبينة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي نهاية الاجتماع، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2006/42) عبّر خلاله عن الرأي القائل بأنه من الضروري تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل في إعادة بناء المجتمعات الخارجة من الصراعات، وذلك من خلال حماية المرأة وتمكينها، مع إدانة جميع أعمال سوء السلوك الجنسي من قبل العاملين في حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة إدانة قوية. وشجّع المجلس أيضاً الدول على ضمان تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في عملية الإصلاح المؤسسي لقطاع الأمن وسيادة القانون، ورحّبوا بدور لجنة بناء السلام في توفير المساعدة لهذه الغاية.

مسائل أخرى

محكمة العدل الدولية

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وخلال مناقشة مغلقة، تلقى المجلس إحاطة من رئيسة محكمة العدل الدولية، القاضية روزالين هيغينز، بشأن عمل المحكمة في ما يتعلق بعمل مجلس الأمن.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧١٧ (٢٠٠٦) الذي يمدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ولاية القضاة الثمانية عشر المخصصين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والذين انتخبوا في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

التوصية بشأن تعيين الأمين العام للأمم المتحدة

في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وخلال اجتماع مغلق، اتخذ المجلس بالتزكية القرار ١٧١٥ (٢٠٠٦)، الذي يوصي بتعيين السيد بان كي - مون، وزير الخارجية والتجارة لجمهورية كوريا، أميناً عاماً للأمم المتحدة لولاية مدتها ٥ سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ووجه رئيس المجلس رسالة إلى رئيسة الجمعية العامة أبلغها فيها بهذه التوصية وأدلى بتعليقات أمام الصحافة معلناً قرار المجلس.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وخلال مشاورات للمجلس بكامل هيئته، اتفق أعضاء المجلس على انتخاب السفير بيتر بوريان، الممثل الدائم لسلوفاكيا، رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لفترة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ووافق الأعضاء أيضاً على انتخاب الأرجنتين وقطر كنائبي الرئيس خلال الفترة نفسها.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وخلال مشاورات للمجلس بكامل هيئته، اتفق أعضاء المجلس على انتخاب السفير خورخي فوتو - برناليس، الممثل الدائم لبيرو، رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، لفترة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتم الاتفاق على أن تستمر اليابان في الاضطلاع بدور نائب الرئيس خلال الفترة نفسها.